

أو استخراج معدن أو عمل زراعي ولا يبع أرض أميرية ونحو ذلك من الشؤون المحلية إلا بقرار من مجلسها العمومي

(٤) اعتبار اللغة العربية رسمية في جميع الولايات العربية بان تكون جميع معاملات الحكومة بها في هذه الولايات، فلا يقبل فيها موظف الا من أهلها الذين يحسنونها قولاً وكتابة، لان نشر التعليم باللغة الامه كما يجب يوقف على التعامل بها في شؤونها ومصالحها العامة

ففي نالت الامه هذه الاصول الاساسية تساهلت فيما عداها وفي بعض الفروع المترتبة عليها والتدرج فيها. ذلك بان حياة الامه لا تكون الا بحريتها فيما مر ذكره، وحياة لغتها بالعلم والعمل، وتدير شؤونها والاستقلال بمنافعها الاقتصادية كلها، والا كانت جاهلة فقيرة ذليلة مضطهدة ابد الدهر. فاذا ساعدت الامه العربية حكومتها على ذلك تعتقد انها تريد لما الحياة فتكون مخلصه لها كل الاخلاص، والا عملت كل ما في طاقتها للوصول الى حقها في احياء لغتها والحياة بها، واحياء أرضها، والتمتع بخيراتها ومنافعها. ومن أراد الحياة الشريفة الطيبة لا يلام، واذا سعى لها سعيها نالها بسلام او غير سلام، ومتى أرادت الامه فعلت، ومتى سارت وصلت، وتلك سنة الله في جميع الامم، ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

صدر عصر القاهرة في ٩ ذي القعدة سنة ١٣٣١ - ٢٩ ايلول سنة ١٣٢٩
(مالية عثمانية) ٩ اكتوبر سنة ١٩١٣

الجنسية واللغة

يراد بالجنسية الانتساب الى قوم تضمهم جامعة واحدة ويخضعون لقانون واحد بدون التفات الى وحدة الاصل وكثرة العدد واختلاف اللغة والدين، كالجنسية الفرنسية للنساء والالمانية والانكليزية والسبانية والنمساوية الخ. وهي في عرف الناس وفي نظر رجال الحكومات صفة لازمة للقومية وقوة مقومة لكيان المملكة وحفظ المجتمع، وفي نظر بعض علماء الاجتماع ضلال من ضلالات الزمان، التي استولت كما استولى غيرها على الازمان، ولا بد ان يخفى الزمان بانها كما قضى على غيرها من الاوهام والحرافات يظهر لأول وهلة ان هذا الرأي الاخير بدعة ترمز مع اركان الوطنية، وتبده عناصر القومية، وتضعف روابط الجامعة وتهدم بناء المملكة. ولكن يتضح بعد الامعان والتأمل في مايلي انه حقيقة لا بد من ثبوتها في المستقبل البعيد

اذا استولى الوم على الذهن كان أشد تأثيراً فيه من العقل واذا اندس في أخلاق الأمم وعاداتها كان شديد المراس لا يزحزح إلا بعد جهد وعناء شديدين . وإذا طال الزمن على عقيدة فاسدة شق على العقل والعلم تقضها واقناع الجمهور بفسادها ، لان الخرافات اعلى بالاذهان من الحقيقة وأشد منها تمكناً واستمسكاً ، بدليل ما نرى منها الى الآن في عادات أرقى الأمم مدنية وأعلامها علماء وأدباء . ومن قبيلها اجماع الناس على الاعتقاد بالجنسية اعتقاداً غلب فيه الوم على الحقيقة ، فمطلوبها ما ليس لها من الحدود والصفات والمميزات التي لا تسمى في نظر علماء الاجتماع الا حيلة سياسية لاستعباد الاقوام الصغيرة وتنفيد القوة الحاكمة . وهي تظهر بأشد مظاهرها في البلاد التي تقوى الروح الوطنية فيها وتصبح خطراً على البلاد المجاورة ، وحيث الرغائب والاميال والحذر من المستقبل والاستنكار من تقدم الأمم الاخرى وتهورها والافتقار من خسارة بعض الامتيازات تحول الاذهان عن فهم الحقيقة وتميل بها الى تفسير القضايا الاجتماعية تفسيراً يوافق تلك الرغائب والاميال . نرى ذلك في فرنسا التي خسرت سيادتها في أوروبا بعد وحدة ألمانيا ووحدة إيطاليا ، وفي النمسا حيث تطالب الشعوب المظلومة بحقوقها ، فاذا خلا الذهن من تلك الاكدار حسب الروح الوطنية ظاهرة من الظواهر الطبيعية تؤثر في الفرد كما تؤثر في السموم ولها حد من انفعالها لا يمكن توقيفه أو منعه كما انه لا يمكن توقيف المد والجزر أو منع حرارة الشمس في ايام الحر . على ان من الضلال الفاضح أن يكون أساس الجنسية الاساس الذي وضعته السلطات الحاكمة وتحاول أن ترسخ في الاذهان ان أقل جنوح عن نظامها يفقد الانسانية جنسيته ويجعله شريداً طريداً في مجاهل الانسانية

فما هو أساس الجنسية ؟ وما هي علامتها المميزة ؟

اذا رجعنا إلى الانثروبولوجيا وهو العلم الوحيد الذي يرجى منه حل المسألة لم نجد فيه ما يفي بالثابة ، لان علماء الانثروبولوجيا فريقان الواحد يقول بتعدد أصول الانسان والاخر يقول بوحدة الاصل ، فالقاتلون بالعدد يزعمون ان الاسباب التي ساعدت على ظهور الانسان في بقعة من الارض ساعدت مثلها على ظهوره في بقعة اخرى ، وان ما بين الانسال البشرية من الاختلافات الجوهرية كاختلاف اللون والصفات والتركيب مسبب عن اختلاف الاصول وليس عن تحول الصورة الاصلية ، وتطبيق الحياة على الاحوال المحلية . فهذا الرأي لا يحمل المسألة حلاً ثانياً عدا عن انه لا ينحلي من النقد ولم يتفق عليه علماء الانثروبولوجيا . أما الفريق الثاني فيقول ان التغيرات

التي تحصل في النسل الواحد بفعل الاحوال المحيطة وتأثير العوامل المحلية هي حدود للجنسية وينسب لكل شعب صفات خاصة تميزه عن بقية الشعوب ولو كانت من نسل واحد . على ان تلك الصفات ليست الا صفات خارجية لا تدل دلالة صريحة على وجود حدود فاصلة بين الهياكل الوطنية لان في كل شعب ولا سيما في النسل الابيض أنفرا اكبارا وصغارا وشعرا أشقر وأسود وعميونا زرقاً وسوداً ومزاجاً بارداً وحاراً . واذا تقلبت بعض الصفات في شعب والبعض الآخر في شعب آخر فالعلامات الجنسية والنقلية تقرب أن تكون واحدة وليس فيها من الصفات الخصوصية ما يمتاز بها شخص عن آخر وتعرف بها جنسيته كما يعرف النسل الاسود بالجلد الاسود والشعر الاجمد وهيئة الفحفف والوجه

فهذه الصفات التي يلقون عليها أهمية كبرى ليست بيولوجية لتحدث تفسيراً في ذاتية الانسان، ولا جوهرية لتضع حدوداً فاصلة بين الجنسيات، لانها تكتسب بالتعام والتدريب والتدريب وتزول بعد البلوغ وفي ظروف معلومة . تدلنا على ذلك احوال الولد الذي ينقل طفلاً من قومه وينمو ويعيش في وسط آخر بعيد عن أهله فانه يكتسب صفات ذلك الشعب التريب ولا يظهر فيه أثر من صفات قومه لان تلك الصفات أعراض قابلة الزوال حتى لقد يخسر البالغ صفات قومه ويكتسب صفات قوم يخاطبهم كما اكتسب البرامكة صفات العرب وضرب القتل بسلامة توافيقهم ، وكما ان الايوبيين وهم أكراد صاروا أشد نعة للعرب من العرب أنفسهم ، وكان منهم شعراء وعلماء وأجازوا الشعراء ووقف منهم على أبوابهم ما لم يقف على أبواب غيرهم من ملوك العرب . والسموأل وابن سهل جهوديان وهما شاعران عريان تسدفق الروح العربية من أفااسهما . والامثلة على ذلك كثيرة يروى منها عند كل الامم فقد قام كتبة المانيون من أصل فرنساوي فتتخف بهم المانيا وقام المانيون في فرانسوا وايطاليون في انكلترا وفس عليه . فالرابطة الدموية اذاً ليست شرطاً جوهرياً لتحديد الجنسية فالهينوت (وهم البروتستانت فرنساويون الذين هربوا من الاضطهاد) الذين هاجروا الى براندنبورج أصبحوا من أفضل الالمان، والهولنديون في امستردام الجديدة صاروا أميركيين لا غير على وطنيتهم . أي ان الحرب والمهاجرات الكبرى والاسفار مزجت الناس بعضهم ببعض حتى لم يبق فارق يفرق العناصر القومية بعضها من بعض عداً عن ان التشريع لا يغير القرابة الدموية أقل أهمية ، لأنه يسهل القرباء ان يتجنسوا بجنسية المملكة أي يصيروا وطنيين لهم ما لاهل الوطن من الحقوق وعليهم ما على

مواطنيهم من الواجبات. فالأثروبولوجيا ليست أساساً للجنسية وكل ما يقال فيها واخذ من هذه الجهة وغير ثابت

وقد حاولوا أن يجعلوا أساس الوطنية الاشتراك في المنافع والمرافق وقالوا: إن ما يجعل الناس أعضاء أمة واحدة هو الماضي المشترك والمستقبل المشترك وكونهم تحت سلطة واحدة وخضوعهم لشرائع واحدة واشتراكهم في الافراح والأتراح. إلا أن ذلك نظرية سفسطية تصح قولاً ولا تثبت فعلاً لأن الروماني في غاليليا لا يشعر على الإطلاق بكونه بولونيا مع أن الرومان والبولونيين اشتركوا في الشرائع والنظمات السياسية منذ أكثر من ألف سنة. والفيلادي يعتبر جنسيته غير جنسية السويدي رغم أنهما يؤلفان شعباً واحداً ويسيران على سياسة واحدة منذ أكثر من ألف سنة أيضاً. لا ريب في أن الشرائع والنظمات واتفاق السادات والاخلاق وارتباط الأعمال تقرب العناصر بعضها من بعض وتوحد فيها شعوراً بالتضامن، إلا أنها لا تزرع جنسية من صدور قوم ولا تخلق أخرى في قوم آخرين

كل ذلك فن احتيالي تضرب به الحفيظة عرض الحائط. فالجنسية لا تعرف من صفات الفرد إلا ما ندر والشرائع والنظمات لا توحد الجنسية حتماً مهيماً فاصلاً بالرغم مما لها من التأثير في الاخلاق. بل ما يحددها هو اللغة لأن بها وحدتها يصبح الانسان عضواً من شعب خاص وبها يتوحد فكره وشعوره وبها يقتبس منهج الشعب الذي كوّنها وأعماله ووضع فيها أسرار عقله ووقت فيها نسيات روحه وكساها بصدق خصوصياته العالية. وبها يصبح ابناً ووارثاً لكل المفكرين والشعراء ولكل النبهاء وقواد الشعب، وبها يشابه قومه فكراً وعملالاتها تسهوي الافراد بتاريخها وأدائها. وهي بالحقيقة الانسان كله لا تهايك الايصال للمدرجات الخارجية والآلة الجوهرية التي تساعد على العمل في العالم الخارجي. فمن بين الملايين يقوم مفكر واحد يفكر في قومه فيكتب لهم لاصلاح مجتمعهم فيأخذ الملايين عنه ما أصبحته فريضة الذكية وينالون باللغة ما لا ينالونه بأية آلة أو واسطة أخرى، فاللغة هي أقوى رابطة تربط الناس بعضهم ببعض لأن أخوين لا يتكلمان لغة واحدة يكونان بيدين أحدهما عن الآخر أكثر من غريبين يتعارفان ويتبادران السلام بلغة واحدة

كنت وبعض الزملاء في الاسنانة وكنا نختلف الى بعض الأندية وتكلمنا بلغتنا العربية فابتدرونا شيخ ياهز الستين تقاذفه عوامل الفرح والياس والقنوط والامل والحب والبغض قال بالحرف « بالشتاوتي منا أبناء وطني يتكلمون العربية وأنا أموت

حصرة في الاسنان ه قلنا : ومن ابن الشيخ اقل : من بغداد ، قلنا : وابن سورية من بغداد ؟ قال : نجينا اللغة

وقعت بين الانكليز والاميركان حروب طاحنة وحصلت مشاكل شتى زادت شدة البعد بين الشمين ، ولسكنهما تجاه غير الانكليزي واحد ، ويشيران باقسيهما اليهما ابنا برطانيا العظمى

لما قامت الحرب بين الانكليز والبولنديين وفتت اماً وغما عن اقتطاع الملاحة السياسية بين هولاندا والكاك منذ نحو قرن. وفي حرب ١٨٧٧ تشبع أهل سويسرا وباسيكا الفرنسيين وحفوا اليهم بكل جوارحهم وغماً عما يشتم وين الفرق لساوين من الفرق العظيم في الشرائع والاسلاق والجنسية السياسية والتذكارات التاريخية وفي حرب الفلبينك هولشتين فزع التروحيون للدنارك وتنازع بعضهم لساعتهم مع انهم يكرهونهم وقد تحروا من سلطتهم بعد حروب طويلة ولا شيء يربطهم سوى اللغة الا ان هذا الاشياء هو كل شيء

رقي اللغة ضوار رقي اذمة وانحطاط اللغة دليل على انحطاط الامة لانها تخذ أهمية اذا استخدمتها الامة آلهة وضوا ورفيا وتقل أهميتها اذا كانت الامة منسطة ومستعبدة للغة الصغرى منها المستعبدة بأحكامها. لان في مثل هذه الحال لا يحتاج اليها الهيئة الحاكمة لانها لا تنازل الى مخاطبة الافراد ولا يحتاج اليها الافراد أيضاً لانه لا يحق لهم ان يترغوا مافي قلوبهم في قالب من الكلام الحسن ولا يبق منها الا ما يلزم القرويين للتفاهم أو للهدوء والمزاج أو لتأوه والتعسر والشتم . وقانون الاستبداد يضي بانظام البصائر فيعيب الظلام ويقبح النور ويمد سبل التهذيب ويقفل أبواب المدارس ويجعل السوط قاموس اللغة ومنها وكل علومها وآدابها . والشريف في الامة لا يرى ما يدعو اليه العلم لان حقوقه يؤيدها شرف الولادة فهو سيد بدون ان يفتح فماً أو أن يمس قلنا في دواء

فالجينية في هذه الحالة والطة لان علامتها الرئيسية والطة. الا ان الاحوال تغيرت في هذه الايام حتى في روسيا وتركيا وأصبح لكل فرد من أفراد الرعية حتى الدفاع عن نفسه وأن يلو فوق الحد الذي وضته فيه احوال ولادته . وفتحت أبواب التعليم وانتشرت الجرائد ، وأعلنت حرية الخطابة فانتع نطق اللغة ووقعت حواشيا وصحت آدابها ، وأمن فيها الكبير والصغير والفني والفقير حتى الملوك أنفسهم اذ علموا ان لا بد لهم من سهولة الكلام في كثير من الاحوال ، وأصبح كل عقبة تقف في حيل

استعمال اللغة الخاصة بالامة أو كل ضابط بوجوب استعمال لغة أجنبية طاروا عنفا لا محتملان . ومن كانت جنسيةه الصغرى في البلاد التي يتوطنها وكانت لغته غير اللغة الرسمية وحظر عليه استعمال لغته وأجبر على استعمال لغة أجنبية فانه يشهر بألم لا يمر فيه الا من مر بهذه الشقة وعانى مشقتها لانه يكون كعبد من عبيد القرون الوسطى أو كعجم حكوم عليه بالنفي . وما من أحد في السكون يرضى بجرمانه من أهم قوة في الحياة بها يبت شائره ويبر عن أفكاره . وما الحرمان من الغاب الشرف بشيء بالنسبة الى الحرمان من اللغة الخاصة . وتقييد الأرجل بالقيود ليس بشيء بالنسبة الى تقييد اللسان الذي به تجس قوي العقل في قفص يمنها من الظهور والانتشار ويشل حركتها ويقطعها في المحيط المفسد بسياسة الظلم . ففكر ان اللغة نكران للانانية لا يرضى به إلا من سفلت طباعه وتدنى الى أدنى ينحني ويسفر وجهه بالتراب امام الهيئة الحاكمة المستبدة ويضعي حقوقه ويدوس على أقدس عاطفة من عواطف الجنسية . على ان مثل هذا السافل أو الجبان قليل في العالم لان الاكثية تملك بافتها وتدافع تنها كما تدافع عن حياتها وتقاوم كل قوة تعمل لاذلالها . ويمكن للامة الحاكمة أن تجعل لغتها اللغة الرسمية وأن تمنع لغة الامة المحكومة من المحاكم والمدارس والكنائس والجميات والمعاملات ولسانها لاستتباع أن تمنع حركة الافكار التي تنها لتسبب بناء تلك السياسة بعد ان أصبح سجعنا لا مسحة عليه من الانسانية بدلا من أن يكون ملجأ لتقوية الضعيف وتخفيف آلامه

لا يمكن ان تقع انسانا ذا عقل سليم بقطع رأسه ولا تستطيع شريعة ان تمنع امة حية بترك لغتها ومظهر عقابها الخاص . وكل مما ذكره تحتوي على جنسيات متعددة لا بد من وقوع التنافر والشقاق فيها واذا تكافأت فيها القوات تجزأت وانحلت . فاهو العلاج الشافي لذلك هذه مسألة من أعقد المسائل الاجتماعية التي حارت في حلها الافهام وهي لا تحل الا بالطرق الراهنة التي لا اشكال فيها ولا توبه

أفضل حل يرتأه رجال السياسة هو اللامركزية بكل معانيها المتسمة وهو حل مقبول بحسب التسليم به الى ان يظهر أفضل منه لانه نظري أكثر مما هو عملي ، فاللامركزية قد يمكن تطبيقها والعمل بها في المملكة التي تحتوي جنسيتين متساويتين عدداً وقوة وارتقاء بحيث يستطيع التساوي والتناهم بينهما كما في بلجيكا ، ويسمر أو يستحيل في المملكة التي تنكث فيها الجنسيات كما في النمسا التي تحتوي على أكثر من عشر جنسيات متباعدة ومتنافرة بحيث لا يتألف منها مجموع مندمج في جسم المملكة ، لان التساوي

بين العناصر المتعددة يقضي باستعمال كل فئات البلاد في كل الادارات من مكتب
بواسطة القرية الى الوزارة ومن غرفة قاضي الصلح الى محكمة القضا والارام ومن
العبان البادية الى المجلس التياية عدا ما يوجب من انشاء المدارس الابتدائية والثانوية
والمالية لكل عنصر والسعي لتهديب آداب كل فئة ومكانة النبوغ في كل منها . وتلك
مطالب لا يمكن تحقيقها والسبل بها لان ذلك تجزئة للسلطة وتفتيت للروابط التي
تربط عناصرها بعضها ببعض

ولا يمكن لملكه تسكّر فيها العناصر ان تستفي عن ائمة للمملكة فتكون القصة
الرسمية فالعصر الذي تكون هذه لته يصبح مائداً والعناصر الاخرى مسووة
فتفاوت الحقوق وتتم المساواة لان الشريعة ملق لسان البعض وتخرس لسان البعض
الاخر وتقسم ابناء الوطن الواحد الى قسمين أحدهما وطني وهم والآخر نصف وطني
وأياها تقدم ان اللغة مطلب حيوي لا ينال بالاتفاقات المبرمة والعتود الموجهة،
وان عقدة الاشكال فيها لا تهمل الا بالطرق التي ذكرناها حلا يرضي الجنسيات على
اختلافها لما ظهر لنا فيها من الاشكال والتعقيد وصعوبة التطبيق . فالحل الصادق والتصحيح
هو القوة لان كل ماعداها لا يثبت الا لتهدة ناز الخواطر الى أجل معلوم، لان تنازع
اللغة كتنازع البناء لا بد من أن يجري مجراه وينتهي بالهزيمة أو بالهوان . ويجب
على المطلب بهذا الحق الحيوي أن يقبل الوجود بالامتيازات وأن يرفض الاقتراحات
للتسوية والتراضي، فاما لاشيء وإما كل شيء

بدا تنازع الجنسيات منذ آلاف من السنين وكن في داهية من الزمان كما
تكن النار في الخشب، وقد هبت من سبانه ليسترد القوة التي سلبت منه لان الجنسية
المسلوبة الحقوق لا تقيم على الضم الى الابد الا اذا ضمنت حيويتها وفقى التاموس
الطبيعي عليها بالهوان . يثير شعب نشيط على بلاد يفتننها عنوة ويستولي على أهلها
ويستبد بأحكامها الا انه اذا لم يكن له قوة كافية يوهن بها القلوب ولم يحج لفته بقي
داعا في خطر من القيام عليه . واذا كان القلوب اكثر منه عددا قد يطرده من البلاد
أو ينزع السلطة منه ويرغمه على افكار جنسية

وأما في المهاجر فتطلب القوة بطريقة لا تبعد عن طريقة الفتح لان المهاجرين اذا
كانوا اقوياء وكثيرين طردوا السكان الاصليين وحلوا محلهم ، والا فاما أن ينكروا
جنسيتهم وقد مجوا في جنسية البلاد أو أن يرحلوا عنها ويطلبوا مهجراً يستقلون به

ويحافظون فيه على خصيتهم
وهي ذلك يكون أفضل حل لتنازع الجنسيات اما الادماج والاندماج واما
الفصل والاتصال ، وكلاهما لا يبان الا بالقوة . والشواهد على ذلك كثيرة في التاريخ
القديم والحديث

هذه هي مسألة الجنسيات في نظر بعض علماء الاجتماع وهي الفصل الأخير من
نصون الامة التي بدأ تشكيلها منذ بدء المهاجرات أو بعدها بجدة . وكانت الفترات بين
الفصول طويلة الا انها لا تطول الى الابد ، فقد أرخى الستار على المشهد الأخير ليحضر
بده مشهد من أشد المشاهد هو لا يمثل فيه معارك خفيفة بين الحق والقوة وينتهي
بانتصار القوة .

لا يوجد ناموس في الدنيا (يحظر) على الكائن الحي الاحتفاظ بشروط كيانه ولم
يوجد في الدنيا من قال للأسد وهو يفتنم خروفاً : نحل عن هذا الخروف . لان
الاسد يقبض على الخروف بدافع يدفعه الى ذلك وهذا الدافع هو الحق الذي يحوله
اقتراسه . على ان الخروف أيضاً حقاً بان يقتل الاسد اذا استطاع الى ذلك سبيلاً .
فالحق والقوة يجتمعان في حالة الدفاع عن الحياة أو في ما كان باهيتها . والشريعة
الالهية نفسها تحول اللسان حق الدفاع عن نفسه أي تحيز له في بعض الظروف ان
يدافع عن حقه بالقوة . والحرب ليست ادفاعاً بالقوة عن حق الامة . يرى شعب
أن شيئاً يلزم حياته أو ككالياته فيمد يده الى ذلك الشيء ويكون حقه به كحق الاسد
بالخروف وساحب ذلك الشيء يمنة من اخذ اي يستعمل القوة للدفاع عن حقه
وليس المنلوب منها ان يشكو بل عليه ان يستعد لاستئناف القتال في المستقبل .
وإذا غلب ايضاً وحكم عليه بالانكسار الى الابد وجب ان يرضى بما حكمت عليه
الطبيعة وأبى يعلم انه خروف وليس اسداً فيطبق احواله الحيوية على احوال
الخروف لانه لا يستطيع ان يحارب الطبيعة التي لم تده اسداً

للامة التي تسلب لغتها منها حق شرعي بالدفاع عن أمن ملكها وإذا لم يكن
لها قوة كافية للاحتفاظ بهذا الملك سقطت حقيتها به . والامة السائدة حق الاحتفاظ
بشرف لغتها وجمع كل امتياز يضر بها أو يصفى اهميتها وإذا لم تستطع ان تؤيد حقا
هذا بالقوة وجب ان تدعى لطالب الامة السوداء فتساويها بحقوقها وتتنازل عن
سلطانها المطلقة وتحفظ بما استطاع من سيادة ، لانها اذا كانت شرطاً لازماً لحياتها
اصبح زوالها قاضياً عليها بلوت لا محالة

لا يتوهم احد أن أرمي في هذا البحث الى غاية تخصصة او ان اعني فيه امة
تخصومة اذ لاخر من لي بالسياسة ووجهي فيه الوجة العلمية الاجتماعية فألم بالمشكلة
من كل اطرافها والحلقة على كل الجنسيات المختلطة على الاطلاق في النمسا وروسيا
وعلى الدناوركيين في العسويك الشمالية والبولونيين في بوزن والرومانيين في ترانسلفانيا
والاطليان في النمسا ولا استثنى العرب في تركيا فالخمس الملايين من الجبر لهم الحق
ان يجهتوا الى بحر الاعد عشر مليوناً المايرين لهم الذين في هنكاريا وكانهم بذلك
يسترون على العمل لاستقرار الفصح الذي بدأ سنة ٨٨٤ . الا ان الاطلاق والسلاف
والرومان الذين في هنكاريا لهم الحق ايضاً بان يدافعوا عن انفسهم فلما فازوا على
الجبر وترعوا منهم جنسيتهم سقط حق الجبر وقضى عليهم ان يرضخوا لما قدر لهم
منذ اكد من الف سنة والتشكك لهم حق بان يطلبوا ملكة لانفسهم يتحدرون
فيها من الاطلاق وكانهم بذلك يستأقون المارك القديمة التي جرت بينهم وبين الاطلاق
في المارش والحبال البيضاء . وللانطلاق حق ايضاً بان يقاوموا بالقوة قوة اكبر وان
يشهروا حرباً ثالثة تكون الناصلة بعد الحربين التاريخيتين السابقتين فيبرهنوا للتشكك
نهاية انهم ليسوا اكفاء لتقاومة الفاتحين الذين دخلوا البلاد منذ اثني عشر قرناً ولم
يقاومهم فيها احد .

بقيت لي الكلمة الاخيرة عن تركيا وهي البلاد التي تمنا اكثر من سواها لانها
الوطن الذي نحن اليه ونحافظ على وحدته وكيانه فاقول: ان اتصال بعض الجنسيات
عن تركيا في الحرب الاخيرة قد يكون في مصلحتها ومنفعتها لانها كانت موسماً يفتقر
في جسم المملكة . وفي فيها جنسيان كبيران متكافئان هما الترك والعرب وما عداها
جنسيات صغيرة ليس لاحداها أو لمجموعها من القوة ما يفتنى منه على نزع السياسة
من الأمة السائدة ويقدر لها اما الرضوخ للقوة واما الاندماج في إحدى الجنسيتين
الكبيرتين . فلذا اذ من الاتراك لطالب العرب وماورومهم بانفسهم واشركوهم في
الاحكام والادارات اشده ساعدهم واصلح حالهم وقوي ملكهم والا كان القول
الفصل للقوة وانتهى بها الاشكال على احد امرين اما الاندماج واما الاتصال .
وسيرهن المستقبل صحة هذه النظرية ان لم يكن ما جلا فاجلا ، تلك سنة الكون
لا تنقضها سياسة الرياء ولا تحولها عن مجراها الوعود الكاذبة والنفود المرفقة
ان سياسة الجنسية التي بدأ تنفيذها منذ الوف من السنين على مرشح العالم لا بد
ان نعمت بعهد تشهده أوروبا تمثل فيه المذايح والضرور والجرائم ومجانها للشجاعة

والشهادة والشرف . تلك مظاهر الطمع والجشع وهذه مظاهر القوة الحيوية ، لأن الفروع المنفصلة من جذوعها تمخضت الى الرجوع الى اصلها فتجاهد ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، فاما ان تموت في جهادها او ان تفوز فتجتمع باصولها ، ذلك جهاد ضيف تموت فيه الامم الصغيرة وتباد الفروع التي ليس لها قوة كبرى من جنسها تقزم اليها وتخلصها من تبعوديتها ، وثبتت الامم الكبرى التي لا يقوى عليها منازع . وقد يقضي القرن العشرون قبل ثقل هذا المشهد المؤلم ومن يشئ بسده يمكن في امن من حفظ جنسيتها والتمتع بها حينما كان

تلك سنة الحياة العامة والقوة تكسبها الحق بالبقاء وهي سنة تحكم على السموس في القضاء ، كما تحكم على القناعات في الماء ، اذا هلكت بها امة فلان ليس لها قوة تساعدها على البقاء كالكائنات البيولوجية التي تهلك في ادوار النمو
الداكتور
امين ابو خاطر
(المقتطف)

صحيفة

﴿ التيبس الافريقية ومجلة الشرق ﴾

سيدي الأستاذ العلامة محرو « المار »

السلام عليك ورحمة الله وبركاته (وبعد) فقد دفني لكتابة هذه الرسالة بفان جريدة « التيبس الافريقية ومجلة الشرق » مقالة منيذة بعنوان « خدمة المسألة المصرية في إنجلترا » اطلعت عليها في « الامرام » الصادرة في ٢٢ شوال الماضي . قال حضرة كاتبها بعد ان عدت الصفات الواجبة في الجريدة التي يمكن أن تقدم « المسألة المصرية » في إنجلترا بصورة دائرة مأمونة مضمونة النفع ما يأتي : (هذه الجريدة التي أشير اليها جريئة « التيبس الافريقية ومجلة الشرق » ، وهي مجلة شهرية صغيرة الحجم كيرة الفائدة وعديدة التي يتسابق الى شرائها الانكابر المهتمون بالمسائل الشرقية والافريقية قبل الشرقيين والافريقيين أنفسهم ، وتديرها شركة دولية لا تفرق تجاري بل تقدمه سواج الشؤون المالية ، ولما ظهرت مقالة « الدستور المصري » في عدد أغسطس بعثت برسالة شكر الى رئيس تحريرها على اعتداله وبرايمته وأملت منه أن يوسع ما فيها من باب الكلام على مصر فكتب اليّ يقول إنه لولا أن اغراض الشركة انسانية وسياسية لا تجارية لا استعفت « المسألة المصرية » أقل لسبب من